كلمة وفد ليبيا

أمام

المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

في دورته الثامنة والخمسين لعام 2014 ميلادي

فيينا

2014/9/26-22

السيد الرئيس،،،

السيدات والسادة الحضور،،،

اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم وأعضاء المكتب الموقّر على انتخابكم رئيساً للدورة الثامنة والخمسين للمؤتمر العام.

لكم، سيدي الرئيس، خالص التمنيات بالتوفيق في مهمتكم، وأؤكد الدعم من قبل وفد بلادي لجهودكم ولمساعيكم.

كما أود أن أتقدم بالتحية للسيد يوكيا أمانو مدير عام الوكالة مؤكدين استمرار دعم ليبيا لسيادته من أجل استمرار تعاظم دور الوكالة في تسخير الطاقة النووية وتطبيقاتها في كافة المجالات السلمية لخدمة البشرية وتوفير بيئة أفضل لها.

كما يرحّب وفد بلادي بانضمام كل من جمهورية جيبوتي واتحاد جزر القمر، وجمهورية فانواتو، وجمهورية غيانا التعاونية.

السيد الرئيس،،،

تسعى ليبيا في عهدها الجديد إلى تعزيز وتوسيع نطاق استخدام العلوم والتقنيات النووية وتطبيقاتها السلمية من خلال وضع برنامج طموح واستراتيجية واضحة المعالم تحقق الارتقاء بدورالطاقة النووية في خدمة المجتمع وتطوير الإمكانيات التقنية والبشرية في مجال الطاقة النووية وتطبيقاتها السلمية المختلفة ، وإقرار مفاهيم الشفافية وإتباع المعايير الدولية، ومن جانب آخر بالمشاركة الفعالة في جميع أنشطة الوكالة والجهود المبذولة لدعم دورها الهام وتطويره،وذلك لقناعتها بما يمكن أن يساهم به امتلاك المعارف والتقنيات النووية المتقدمة واستخداماتها السلمية المختلفة من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبني البشر إذا أحسن استخدامها.

السيد الرئيس،،،

تولي بلادي اهتماما كبيرا ببرامج التعاون التقني ، وبالتدابير التي تضطلع بها الوكالة لضمان التحسين المستمر لهذه البرامج ، وضمان تحسين الجودة في تصاميم المشاريع ، وتطبيق نهج قائم على تحقيق النتائج في ادارة برنامج التعاون التقني، وتسعى بلادي إلى دعم أنشطة التعاون التقني من أجل الشراكة وبناء القدرات استجابة للاحتياجات الآنية والمستقبلية، وقد التزمت بالتوجه العام في الوكالة بتقديم مشاريع ترتكز على النوعية ضمن الأولويات المحددة في اطار البرنامج الوطني، وفي هذا المجال نود ان نذكر بأن بلادي قد تقدمت بثماني مشاريع ضمن إطار البرنامج القِطري للتعاون التقني للدورة 2016-2017 ، في مجال الصحة والزراعة، وإدخال الطاقة، وتحسين البنية الرقابية الوطنية ، ونود ان نتقدم بالشكر لأمانة الوكالة ولا سيّما إلى ادارة التعاون التقني على موافقتها المبدئية على قبول سبعة منها، ونأمل تقديم الدعم والمساندة الفنية المطلوبة لاستكمال مرحلة تصاميم المشاريع ليتسنّى لنا تقديمها في الوقت المحدد ليتم اعتمادهم بصورة نهائية.

السيد الرئيس،،،

تشيد بلادي بالتدابير التي تضطلع بها الوكالة لتقوية التعاون الدولي في مجال الأمن والأمان النووي والأمان الإشعاعي وأمان النقل وأمان التصرف في النفايات والمصادر المشعة، وتولي اهتماما كبيرا بهذه المسألة حيث انضمت إلى العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالأمان النووي، كما تحرص بلادي دائما على تطبيق معايير الأمان النووى العالمية وتلك الصادرة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفي هذا الإطار، أبلغت بلادي الوكالة دعم مدونة قواعد السلوك بشان أمان المصادر المشعة وأمنها والإرشادات التكميلية المنقّحة المتعلقة باستيراد المصادر المشعة وتصديرها، وقامت بتسمية نقطة إتصال لهذا الغرض،.

السيد الرئيس،،،

على الرغم من أن العديد من المناطق في العالم شهدت نجاحات كبيرة في إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية بفضل تعاون دولها وإدراكها حتمية التعايش السلمي والأمن مع بعضها بعضاً، إلا أننا نجد أن منطقة الشرق الأوسط ما زالت تستعصي على الجهود الدولية والإقليمية لجعلها منطقة خالية من الأسلحة النووية بسبب رفض دولة واحدة في المنطقة هي إسرائيل لأي مسعى في هذا السبيل، رغم توالي صدور قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام 1974، بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، وآخرها قرار مؤتمر المراجعة الذي صدر في 2010، والذي حدّد العام 2012، تاريخاً لانعقاد مؤتمر جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، غير أنه وحتى الآن لم يتم اتخاذ أي إجراء ملموس نحو تطبيق تلك القرارات ووضعها موضع التنفيذ بسبب تعنّت إسرائيل التي لا تزال الطرف الوحيد في المنطقة الذي لم ينضم إلى معاهدة منع الانتشار النووي كدولة غير نووية، ولم تخضع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة، وما يشكّله هذا الأمر من خطورة على المنطقة والعالم.

عليه ندعو الأطراف الداعية للمؤتمر الذين يتحملون المسئولية الأشمل في تنفيذ الالتزامات المتفق عليها بعقد المؤتمر في أسرع وقت ودون مزيد من التأخير، إذ يعد ذلك ركيزة أساسية لمعاهدة عدم الانتشار النووي، ولأن عقد المؤتمر مسؤولية المجتمع الدولي كله، كما أن عدم إقامته يمثل إخلالاً بالالتزامات المتفق عليها في مؤتمر المراجعة في 2010، ويلقي بشكوك كبيرة على عملية التوافق والحلول التي يتم اتخاذها في إطار العلاقات المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح.

السيد الرئيس،،،

تؤكد ليبيا مجدداً حرصها التام على الإيفاء بالتزاماتها بمقتضى الصكوك الدولية الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل، ولن تدخر جهداً للإسهام بفعالية في الجهود الدولية على المستوى الثنائي ومتعدد الاطراف، اقتناعاً منها بأن التعاون الدولي والإرادة السياسية الجادة يشكلان العنصرين الأساسيين للمضي قدماً في سبيل تحقيق أهداف نزع السلاح واخذ العبرة من دروس الماضي وتسخير الإمكانيات المادية والتطورات العلمية والتقنية الهائلة لتحقيق أهداف التنمية في دول المنطقة وتحقيق عالم آمن مزدهر للأجيال.

السيد الرئيس،،،

في الوقت الذي نقدّر عالياً الجهود التي تبذلها الوكالة لزيادة تمثيل الموظفين من رعايا الدول النامية إلا أننا نلاحظ أنه رغم الجهود المبذولة في هذا الشأن لم يكن هناك تقدم ملحوظ في زيادة تمثيل هذه الدول ومنها بلادي الممثلة تمثيلا ناقصاً في أمانة الوكالة بالرغم من قيامنا بتقديم مرشحين مؤهلين لعدة وظائف في الفئات الفنية والعليا.

السيد الرئيس،،، السيدات والسادة الحضور،،،

في ختام كلمتي أود أن أجدد ثقة بلادي في الدور الهام الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال إرساء أسس وقواعد الأمان النووي، ومنع انتشار الأسلحة النووية، وأجدد رغبتنا الأكيدة في استمرار التعاون الفعّال في كافة أنشطة الوكالة تحقيقاً للتنمية والأمن والأمان لصالح شعوب العالم أجمع.

أشكركم على حسن الإصغاء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته